

## مواطن التنمية على الخريطة المصرية والسياسات الملائمة لها

أ.م.د. راوية محمد عجلان

كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة

قسم التنمية الإقليمية

### ١- ملخص البحث :

يتركز معظم السكان في مصر على شريط ضيق على إمتداد النهر ودلتاه بينما تتحلل الكثافة بشدة وبشكل ملحوظ كلما إبتعدنا عن الوادي والدلتا .  
إلا أننا على ضوء دراسة عوامل النمو من مواقع وموارد طبيعية ومادية وبشرية نستطيع أن نلاحظ انتشار الموارد الطبيعية على مجمل أراضي القطر المصري .  
كما أن هناك بعد مكاني فيما بين الأقاليم وداخلها . وهذا البعد المكاني يعتمد على الاختلاف في توزيع الثروة على الأقاليم المختلفة ، وليس الموارد الطبيعية فقط وإنما أيضاً الطريقة التي تنتزع بها الخدمات الإستثمارات كافة . هذه العلاقة بين الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية الكامنة في كل إقليم وبين سياسات التنمية الإقليمية هو ما تحاول هذه الورقة تبينه من خلال المنهجية التالية :

- نقد وتحليل لتقسيم الجمهورية إلى ٨ أقاليم اقتصادية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ ومقارنته بتقسيم وزارة التخطيط في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ وفقاً لإمكانيات وموارد الأقاليم الطبيعية والبشرية
- دراسة العلاقة بين التوزيع المكاني للسكان ومواقع الموارد حيث من الطبيعي وجود تناسب بين التوزيع المكاني للسكان والتوزيع المكاني للموارد - فهل هذه هي الحالة المصرية أم أن هناك خلل في هذه العلاقة ؟
- البحث عن مواطن التنمية على الخريطة المصرية والسياسات الملائمة لها حيث أن عوامل النمو من مواقع وموارد طبيعية ومادية وبشرية هل التي يجب أن تحسم منهج تقسيم الحيز القومي إلى مناطق مختلفة .
- استكشاف مواطن التنمية على أطراف القطر المصري حيث أن توافر مقومات التنمية في هذه المناطق يمثل أهمية كبيرة في إمكانية مساهمته من عدمها في تعديل الخلل في العلاقة بين التوزيع المكاني للسكان ومواقع الموارد .

### ٢- البعد الإقليمي كمدخل من المداخل الرئيسية للتنمية

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٩٥ لسنة ١٩٧٧) بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى ٨ أقاليم اقتصادية وإنشاء هيئات للتخطيط الإقليمي (نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٤٥ في ١٠ نوفمبر

( ١٩٧٧ ) . وقد نص القرار على أن تنشأ بكل اقليم لجنة عليا للتخطيط الإقليمي يشرف عليها الوزير المختص بالحكم المحلى ، برئاسة محافظ عاصمة الاقليم وأمانة رئيس هيئة التخطيط الإقليمي التى تنشأ بكل من الأقاليم الاقتصادية وتتبع وزارة التخطيط وقد حدد القرار اختصاصاتها ، واختصاصات اللجنة العليا للتخطيط الإقليمي .

والأقاليم الاقتصادية هى :

- (١) اقليم القاهرة وعاصمته القاهرة ويشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية .
- (٢) اقليم الاسكندرية وعاصمته الاسكندرية ويشمل محافظات الاسكندرية والبحيرة ومنطقة النوبارية .
- (٣) اقليم الدلتا وعاصمته طنطا ويشمل محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ ودمياط والدقهلية .
- (٤) اقليم قناة السويس وعاصمته الاسماعيلية ويشمل محافظات سيناء الشمالية والجنوبية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس والشرقية والجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر حتى نهاية خليج السويس .
- (٥) اقليم مطروح وعاصمته مطروح ويشمل محافظة مطروح .
- (٦) اقليم شمال الصعيد وعاصمته المنيا ويشمل محافظة بنى سويف والمنيا والفيوم وجزء من شمال محافظة البحر الأحمر .
- (٧) اقليم اسيوط وعاصمته اسيوط ويشمل محافظتى اسيوط والوادى الجديد .
- (٨) اقليم جنوب الصعيد وعاصمته أسوان ويشمل محافظات سوهاج وقنا وأسوان والجزء الجنوبى من محافظة البحر الأحمر

والقصد من هذا هو توجيه سياسات التنمية على المستوى القومى وفقا لامكانيات وموارد الاقليم الطبيعية والبشرية وتحديد وسائل تطويرها واستخداماتها المثلى واقتراح اتجاهات التنمية وخطوط التطور الاجتماعى فى الاقليم .

إلا أنه لى تتحقق التنمية المتناسبة والمتوازنة لكافة المناطق والاقاليم بما يتلاءم مع حالة كل اقليم من حيث ظروفه الاقتصادية والاجتماعية ، لابد من مراعاة البعد الاقليمى كمدخل من المداخل الرئيسية للتنمية ، بل أنه يأتى فى الأولوية قبل البعد القطاعى فى استراتيجية التنمية (أنظر الجدول والخريطة رقم [١] ) .

## جدول رقم (١)

الأقاليم الاقتصادية حسب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧

| الرقم | الاقليم     | العاصمة     | المحافظات التي يشملها                                  |
|-------|-------------|-------------|--|
| ١.    | القاهرة     | القاهرة     | القاهرة - الجيزة - القليوبية                           |
| ٢.    | الأسكندرية  | الأسكندرية  | الأسكندرية - البحيرة - منطقة النوبارية                 |
| ٣.    | الدلتا      | طنطا        | المنوفية - الغربية - كفر الشيخ - دمياط - الدقهلية      |
| ٤.    | قناة السويس | الاسماعيلية | سناة الشمالية - سيناة الجنوبية - بورسعيد - الاسماعيلية |
| ٥.    | مطروح       | مطروح       | مطروح  |
| ٦.    | شمال الصعيد | المنيا      | بني سويف - المنيا - الفيوم - شمال محافظة البحر الأحمر  |
| ٧.    | أسيوط       | أسيوط       | أسيوط - الوادي الجديد                                  |
| ٨.    | جنوب الصعيد | أسوان       | سوهاج - قنا - أسوان - جنوب محافظة البحر الأحمر         |

وقد قامت وزارة التخطيط في خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ بتقسيم الحيز القومي إلى مناطق مختلفة على أساس الموقع والموارد الطبيعية والمادية والبشرية لمختلف المناطق على امتداد القطر المصري وقد قسمت كالتالي :

### ١- إقليم القاهرة الكبرى :

ويشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية وتتميز بسمات اقتصادية تجعله أقوى هيكل اقتصادي بالإضافة إلى تمركز الجزء الأكبر من نشاط الصناعة في الإقليم .

## ٢- إقليم غرب الدلتا : (إقليم الأسكندرية)

يضم الإقليم محافظات الأسكندرية والبحيرة ومطروح ، ويتنوع النشاط السكانى بين النشاط الزراعى والذى يتمركز فى محافظة البحيرة ، وبين النشاط الصناعى فى مدن الاسكندرية وكفر الدوار ودمنهور ، كما يزاول عدد كبير من السكان الصيد من البحر والمسطحات المائية فى الاسكندرية ورشيد وإدكو ، كما توجد أيضاً صناعات يدوية تتناسب مع البيئة الصحراوية فى مطروح .

## ٣- إقليم وسط وشرق الدلتا : (إقليم الدلتا)

يضم هذا الاقليم محافظة المنوفية ، الغربية ، كفر الشيخ ، دمياط ، الدقهلية ، الشرقية وبلغ عدد سكان وسط وشرق الدلتا نحو ١٨,٧ مليون نسمة تمثل ٣٠ % من أجمالى سكان الجمهورية ، وتبلغ مساحة المنطقة نحو ١٥,٢ كم<sup>٢</sup> تمثل ١,٥ % من مساحة الجمهورية الكلية وكلها أراضى زراعية وخصبة والكثافة السكانية بالمنطقة مرتفعة تصل إلى ١٢٣٦٥ نسمة / كم<sup>٢</sup> . وتبلغ المساحة المنزرعة بالمنطقة ١,٨ مليون فدان ، كما أن حجم الملكيات الزراعية صغيرة (٧).

وتنتشر بالمنطقة العديد من المشروعات الصناعية الضخمة ، والكثير من المشروعات المتوسطة والصغيرة ، يتباين نصيب محافظات المنطقة من التركيز الصناعى ، ففى حين تحظى محافظات الغربية والدقهلية ودمياط بدرجات متفاوتة بتركز المشروعات الصناعية بها تفقر محافظات كفر الشيخ والمنوفية والشرقية لمثل هذه الصناعات ، وتتمثل ركائز التنمية على المستوى القاعى فى الزراعة ، والصناعة ، والبتروى ، والكهرباء ، والنقل والمواصلات والاسكان والتنمية العمرانية والمرافق بالإضافة إلى التنمية البشرية .

## ٤- إقليم سيناء والقناة : (إقليم قناة السويس)

يمتد هذا الاقليم ليشمل خمس محافظات هى شمال سيناء ، وجنوب سيناء ، بور سعيد ، الاسماعيلية السويس ، وبذلك تتسم هذه المنطقة بمساحتها الشاسعة حيث تمثل محافظتى سيناء وحدها ٦ % من جملة مساحة الجمهورية .

كما تتميز هذه المساحة بطول امتداد شواطئها البحرية الهامة سواء على البحر المتوسط أو البحر الأحمر ، كذلك يمر بوسطها واحدا من أهم شرايين التجارة العالمية وهو قناة السويس .

وتبلغ مساحة الاراضى المنزرعة بالمنطقة نحو ٤٤٠ ألف فدان (٧) تتركز فى محافظة شمال سيناء ، وجزء صغير من محافظة الاسماعيلية ، مما يجعلها فقيرة نسبيا من الاراضى المنزرعة ، كما أن محافظتى بور سعيد والسويس ذات طابع حضرى يتسم بالانشطة الصناعية أو البحرية .

ويتنوع الهيكل الاقتصادى والمكانى للمنطقة وما تتمتع به من ميزات نسبية وثروات طبيعية تسمح بإمكانية انشاء مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والسياحية وما زالت طاقتها الاستيعابية تسمح بجذب نسبة كبيرة من سكان الوادى المزدهم مع توفير فرص العمل والمستوى المعيشى الملائم الذى

يشجع على إقامة مجتمعات ثابتة ومستقرة كما تعمل على اعمار هذا المدخل الاستراتيجي للبلاد وحمايته

#### ٥. إقليم شمال الصعيد :

يضم إقليم شمال الصعيد ثلاث محافظات هي محافظة بنى سويف والفيوم والمنيا ، ويعتبر هذا الاقليم من الاقاليم الزراعية الريفية حيث يعمل الغالبية من سكانه فى الزراعة وتقدر مساحة الاراضى المنزرعة بنحو ١,١ مليون فدان ... ويتمتع اقليم شمال الصعيد بتوافر مقومات التنمية الاقتصادية وأهمها :

- وفرة المسطحات المائية خاصة فى محافظة الفيوم (بحيرة قارون وبحيرة وادى الريان ) بالاضافة إلى نهر النيل والترع والمصارف ووفرة الموارد المائية المتاحة اللازمة للزراعة واستصلاح الأراضى القابلة للزراعة والتي تبلغ حوالى ٧٠ ألف فدان .
- توفر خامات الثروة المعدنية وامكانيات بترولية فى مناطق شمال الصعيد .
- مقومات سياحية عديدة مما يهئ المجال لتنويع المنتج السياحى وفتح أسواق رائجة للمنتجات الصناعية والسياحية .
- توافر الموارد البشرية التى تعتبر العامل الرئيسى فى عمليات التنمية .

#### ٦- إقليم جنوب مصر :

يضم جنوب مصر محافظات أسيوط والوادى الجديد وسوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر ومدينة الاقصر ومعظم مساحة جنوب مصر مناطق صحراوية الا أنها غنية بالثروات الطبيعية وبها مساحات كبيرة من الاراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع وتتوافر بالاقليم عوامل التنمية الكامنة والتي سترتب على استغلالها تنمية المنطقة وتصبح قادرة على استيعاب اعداد كبيرة من السكان بحيث تتغير طبيعتها من منطقة طاردة إلى منطقة جذب ، وتتركز تلك العوامل فيما يلى :

- توفر موارد مائية ووجود مساحات كبيرة من الاراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع وتتركز معظمها فى محافظة أسوان بمنطقة توشكى ، وفى محافظة الوادى الجديد بمنطقتى الفرافرة وشرق العوينات وفى محافظة أسيوط ووديان الصحراء الشرقية .
- تنوع الموارد المعدنية فى الصحراء الشرقية فضلا عن المحاجر .
- توافر العديد من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة القابلة للاستخدام بالاقاليم وتوفر البترول فى محافظة البحر الأحمر .
- توفر العديد من الموارد السياحية كالأثار الفرعونية والمسيحية والإسلامية والعلاجية والرياضية (أنظر الجدول والخريطة رقم ٢- ) .

## جدول رقم (٢)

الأقاليم الإقتصادية التي إقترحتها وزارة التخطيط في خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨

| الرقم | الإقليم                                 | المحافظات التي يشملها  |
|-------|---|--|
| ١.    | القاهرة الكبرى                          | القاهرة - الأسكندرية - القليوبية                                 |
| ٢.    | إقليم غرب الدلتا (إقليم الأسكندرية)     | الأسكندرية - البحيرة - مطروح                                     |
| ٣.    | إقليم وسط وشرق الدلتا (إقليم الدلتا)    | المنوفية - الغربية - كفر الشيخ - دمياط -<br>الدقهلية - الشرقية . |
| ٤.    | إقليم سيناء والقناه (إقليم قناة السويس) | شمال سيناء - جنوب سيناء - بور سعيد -<br>الإسماعيلية - السويس     |
| ٥.    | إقليم شمال الصعيد                       | بني سويف - الفيوم - المينا                                       |
| ٦.    | إقليم جنوب مصر                          | أسيوط - الوادي الجديد - سوهاج - قنا -<br>أسوان - البحر الأحمر    |

نلاحظ مما سبق أن تقسيم وزارة التخطيط للحيز القومي قد روعي فيه البعد الإقليمي من حيث مراعاته لظروف المواقع المختلفة والموارد الطبيعية والمادية والبشرية لكل منطقة على حدة بحيث تمثل كل منطقة وحدة متكاملة قادرة على القيام بعملية التنمية داخل حدودها في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية .

### ٣- العلاقة بين التوزيع المكاني للسكان ومواقع الموارد

توحى خريطة الكثافة السكانية فى مصر لأول وهلة أنها ذات سمات خاصة جداً . فلا توجد دولة واحدة غير مصر يتركز فيها معظم السكان فى شريط ضيق على امتداد نهر النيل ودلتاه بينما تتخلل الكثافة السكانية بشدة وبشكل ملحوظ كلما ابتعدنا عن هذا الوادى .

أن مساحة مصر تساوى مليون كيلو متر مربع بينما مساحة وادى النيل ودلتاه حيث التربة الطينية الخصبة تساوى ٣,٥ % من مساحة البلاد . وفى هذه الرقعة الضيقة من الوادى والدلتا يعيش ٩٨ % من مجموع السكان . والنتيجة المقابلة أن مجموع سكان الصحارى فى مصر وهى تمثل ٩٦,٥ % من مساحة البلاد لا يتعدى ٢ % فقط من المجموع الكلى للسكان . ففى الصحراء الغربية يتواجد السكان فى المنخفضات الصحراوية أى الواحات المعروفة حالياً باسم الوادى الجديد بجوار عيون الماء حيث يتواجد بها حوالى ١٤١,٧٤ ألف نسمة (طبقاً لتعداد ١٩٩٦) من السكان . ولذا فان خطط التوسع الزراعى فى محافظة الوادى الجديد حالياً (الواحات الخارجة والداخلية والفرافرة ) تسير بما تسمح به امكانيات المياه الجوفية . (٢)

**أما الجزء الجنوبي من الصحراء الغربية** المعروفة باسم شرق العينات ، فقد توصلت الدراسات التى أجرتها الدولة فيما بين أعوام ٨١ - ١٩٨٧ إلى أن المساحة الصالحة للزراعة لا تتعدى ١٨٩ ألف فدان غرب أسوان بمسافة ١٥٠ كيلو متر . بتكلفة ٤ جنيهاً لكل متر مكعب من المياه الجوفية ، ولهذا فان نمو الكثافة السكانية فى محافظة الوادى الجديد يرتبط بالكشف عن مصادر المياه الجوفية وحفر آبار ذات تصرف مائى يكفى للمشروعات الطموحة . من أجل جعل مناطق الصحراء الغربية مناطق جذب لسكان وادى النيل . يجرى الاهتمام بالبحث عن مناطق الثروة المعدنية مثل خام الفوسفات والحديد ، وهذا ما يجرى فعلاً بالنسبة لمنطقة الفوسفات فى أبو طرطور غرب الخارجة اذ يتم تنفيذ مد خط حديدى من قنا إلى منطقة أبو طرطور غرب الخارجة . وطريق برى إلى قنا يرتبط بطريق سفاجة على البحر الأحمر .

**وفى شمال الصحراء الغربية** وعلى طول الساحل الشمالى الغربى يتواجد السكان بكثافة منخفضة حيث القليل من المطر الشتوى والربيعى الذى لا يتعدى ٢٣٠ ملليمتر سنوياً والذى يسمح بزراعة الشعير وأشجار الزيتون والتين ، كما تنمو المراعى الفقيرة التى تسمح بتربية الأغنام ، وتساهم الآبار الرومانية على طول الساحل - وهى آبار لتخزين مياه الأمطار - فى توفير المياه خلال الصيف الجاف . وهذا الساحل بطبيعته الجغرافية يصلح لقيام المصايف . وقد ظهرت القرى السياحية الجديدة فى المسافة بين غرب الاسكندرية ومرسى مطروح ، وتم مد خط لمياه الشرب من ترعة النوبارية لتغذية هذه القرى السياحية وتلبية حاجات البدو .

كما يجرى حاليا شق ترعة الحمام وهى امتداد للنوبارية لتوفير مياه الشرب والرى للبدو فى منطقة الساحل الشمالى ، وسوف يؤدى ذلك إلى التوسع فى زراعة الأجزاء الشرقية من اقليم الساحل الشمالى بالشعير والقمح .

**وفى الصحراء الشرقية** يتبعثر البدو من قبائل المعازة والعبادة فى وديانها لفقير هذه الصحراء بموارد المياه فيما عدا الوديان الصحراوية التى تتحدر نحو وادى النيل وتجرى منها السيول أحيانا كل بضع سنوات ، كما يتجمع آخرون حول آبار البترول أو مناطق تعدين الفوسفات أو القرى السياحية على طول البحر الأحمر ومعظمهم مهاجرون من محافظات قنا وأسيوط والمنيا .

ولا شك أن الامكانيات السياحية والبترولية ستجعل من سواحل البحر الأحمر أحد المحاور السكانية فى المستقبل وهو أحد محاور اعادة التوزيع الجغرافى للسكان بشرط توفر مياه الشرب العذبة ويوجد حاليا خط أنابيب يحمل مياه النيل من قنا إلى سفاجة ثم الغردقة بقطر ٣٠ سم ويجرى الآن مد خط آخر بقطر ٦٠ سم من الكريمات إلى الزعفرانة ثم إلى الغردقة .

**وفى سيناء** يتجمع السكان فى قرى ومدن على طول الساحل الشمالى لسيناء ويعتمدون فى حياتهم على الامطار الشتوية القليلة ومياه الآبار التى تتجمع فى بطون الكثبان الرملية أو ما ياتى إلى منطقة السويس من مياه السيول عن طريق وادى العريش ، ويبشر النهوض بالزراعة بين سهل الطينة فى الغرب ومنطقة رفح فى الشرق بان يكون الساحل الشمالى لسيناء منطقة جذب سكانى من الوداى والدلتا خاصة بعد وصول مياه ترعة السلام عبر قناة السويس إلى سهل الطينة والمناطق المجاورة . أما فى جنوب سيناء فيتواجد السكان فى مناطق التعدين والسياحة حيث تنتشر منتجعات السياحة فى طابا ونويبع ودهب وشرم الشيخ والطور ورأس سدر .

ويعيننا بالطبع الكشف على المناطق السكانية فى الوداى والدلتا لأنها من أعلى الكثافات السكانية فى العالم . اذ تصل فى المتوسط إلى ٩٠٠ نسمة فى الكيلو متر المربع ، وترتفع فى بعض المناطق الريفية فى جنوب الدلتا إلى اكثر من ١٠٠٠ نسمة فى الكيلو متر المربع . (١)

وباستثناء المدن الكبرى مثل القاهرة والجيزة والاسكندرية أو المدن الاخرى المنتشرة فى الوداى والدلتا وخاصة فى منطقة القناة فان الكثافة السكانية فى الريف المصرى تختلف من مكان إلى آخر ويرجع ذلك لعدة عوامل منها درجة ، وخصوبة التربة ، وفرة المياه وخاصة مياه الرى بالراحة أو القرب من العاصمة .

وعلى هذا الاساس ترتفع الكثافة إلى اعلى معدل فى جنوب و وسط الدلتا خاصة فى محافظة المنوفية (١٠٨٤ نسمة / كم<sup>٢</sup>) ، والقليوبية (٣٤٩٤ نسمة / كم<sup>٢</sup>) ثم الجيزة فى شمال الوداى (٤١٣٣ نسمة / كم<sup>٢</sup>) وتقل الكثافة فى شمال الدلتا فى محافظات كفر الشيخ (٥٩٣ نسمة / كم<sup>٢</sup>) ودمياط

(٥٥٢ نسمة / كم<sup>٢</sup>) والبحيرة (٦٩٧ نسمة / كم<sup>٢</sup>) وفى اطرافها الشرقية و الغربية نتيجة الاقتراب من الصحراء والبعد عن موارد مياه النهر . (١)

**وفى الوادى** تنخفض الكثافة شرقا وغربا كلما ابتعدنا عن مجرى النهر أو جنوبا . اذ تعتبر محافظات قنا (١٥١٧ نسمة / كم<sup>٢</sup>) وأسوان (١٠٣٦ نسمة / كم<sup>٢</sup>) من أقل محافظات الصعيد كثافة لضيق الوادى وانحسار مساحة الارض الزراعية . وتشذ القاعدة فترتفع الكثافة فى محافظة سوهاج (٢٠٥٨ نسمة / كم<sup>٢</sup>) وتتنخفض فى محافظة المنيا (١٤١٠ نسمة / كم<sup>٢</sup>) لأسباب تاريخية لإنها احدى محافظات الاقطاعات بالاضافة إلى اتساع مساحة الوادى فى هذه المحافظة . ولا يفوتنا أن نسجل أن الريف المصرى يمثل أعلى كثافة سكانية مقارنة بقرينة فى أى مكان من العالم . وهذه ظاهرة تستحق الدراسة . (١)

**أما المدن المصرية** فهى الأخرى ظاهرة فريدة ، فالقاهرة قد نمت نموًا سرطانيا بعد الحرب العالمية الثانية فقد كان عدد سكانها عام ١٩٥٠ نحو ١ مليون نسمة وارتفع حاليا إلى (٦,٧٨٩٤٧٩) مليون نسمة . كما أن عدد سكان القاهرة يزيد عند الظهر ٢ مليون نسمة اخرى ممن يفدون اليها من الاقاليم لقضاء مصالحهم والاسكندرية نمت فى نفس الفترة من مليون إلى (٣,٢٨٨١٩٦) مليون نسمة .

هذا النمو السرطانى يرجع إلى أن هاتين المدينتين كانتا ومازالت اهم مناطق الجذب البشرى فى مصر بالإضافة إلى النمو الطبيعى السريع لأبناء هذه المدن فان تيار الهجرة الداخلية قد اشتد من محافظات الطرد سواء من الصعيد مثل اسيوط وقنا حيث يفد منها عمال البناء ، ومن سوهاج تجار الخضر والفاكهة والسّمك ، ومن محافظات الوجه البحرى المنوفية والغربية وجميع هؤلاء المهاجرين يبحثون عن فرص عمل ويأملون فى تحقيق مستوى حياة أفضل فى الحضر .

وسرعان ما تنمو الأحياء العشوائية التى تحيط بالعاصمة من الشرق والغرب نتيجة هجرة هؤلاء الوافدين . كما أن شبكة المصانع التى أنشأت حول القاهرة من الشمال والشمال الشرقى فى شبرا الخيمة ومستطرد ومن الجنوب فى حلوان وطرة وفى الغرب فى امبابة قد جذبت الآف الأيدي العاملة من الدلتا والوادى وأدت إلى تكوين ما يسمى بحزام الفقر حول العاصمة .

والقاهرة مقر الحكومة المركزية ومركز الخدمات الحضارية تعليمية أو ثقافية أو صحية أو ترفيهية جعلها أكبر مدن أفريقيا والوطن العربى ، فهناك أحياء القاهرة مثل البساتين وباب الشعرية وروض الفرج تمثل أعلى كثافة سكانية فى العالم ، وفى الاسكندرية نشأت أحياء متشابهة فى كثافتها المرتفعة مثل الجمرک واللبنان .

وهناك مدن أخرى فى مصر تعتبر مناطق جذب مثل بور سعيد والاسماعيلية والسويس فى منطقة القناة وبالطبع فان خدمة الملاحة فى القناة ساعدت على نمو هذه المدن سريعا .

ولما كان التوزيع الجغرافى هو أحد أبعاد المشكلة السكانية فقد اتجهت الدولة نحو سياسة انشاء المدن الجديدة فى مناطق صحراوية للحيلولة دون البناء على الأراضى الطينية السوداء الخصبة ذات المردود الزراعى العالى . وهكذا شيدت مدن جديدة مثل مدينة العاشر من رمضان والسادات ، ٦ أكتوبر ، ببحر العرب الجديدة ، النوبارية ، بدر ، العبور ، والصالحية الجديدة ، والمنيا الجديدة ، بنى سويف الجديدة ، واسيوط الجديدة ، وأسوان الجديدة لاستيعاب الزيادة السكانية والتخفيف عن مدن الوادى والدلتا .

ونحن فى حاجة إلى ٥٠ مدينة جديدة يبلغ سكانها ( ٢,٥٠٠ مليون نسمة ) تقام بالقرب من الوادى والدلتا ( ٥٠ الف لكل منها ) على أرض صحراوية حتى تستطيع الحصول على مياه الشرب من النيل وبذلك يتوقف استنزاف الارض السوداء بعد أن فقدت ما يقرب من مليون فدان أرض زراعية نتيجة البناء عليها أو نتيجة تجريف التربة . (٥)

كما أن نظام الري فى الوادى والدلتا سيساعد على المزيد من التوسع الأفقى شرق الدلتا فى مناطق الصالحية والخطارة وغرب سيناء ، وفى غرب الدلتا فى النوبارية والساحل الشمالى وفى اطراف وادى النيل شرقا وغربا فى الصعيد .

#### ٤- مواطن التنمية على الخريطة المصرية والسياسات الملائمة لها :

على ضوء عوامل النمو من موقع وموارد طبيعية ومادية وبشرية يمكن تقسيم الحيز القومى إلى المناطق الآتية :

#### ٤-١ : مناطق ذات امكانات اقتصادية مؤكدة وبعيدة عن التجمعات العمرانية القائمة :

وتقع هذه المناطق فى الوادى الجديد بالواحات الخارجة والداخلية والفرافرة والبحرية شرق العوينات بالصحراء الغربية وكذلك بالصحراء الشرقية والبحر الاحمر ، وتعتمد التنمية الاقتصادية فى هذه المناطق على استصلاح الاراضى والسياحة والتعدين .

وتهدف عملية التنمية بها إلى كسر عزلة هذه المناطق بالربط الجيد بينها وبين مناطق مصر المختلفة ، وانشاء عدد من التجمعات العمرانية الجديدة التى تشجع السكان للانتقال اليها عن طريق توفير الخدمات ومنح الامتيازات الضريبية المختلفة .

#### ٤-٢ : مناطق ذات إمكانات اقتصادية مؤكدة وقريبة من تجمعات عمرانية وتدعمها بنية أساسية :

أن اختيار مواقع المجتمعات العمرانية الجديدة فى أماكن قريبة نسبيا من المدن القائمة يساعدها فى مراحل نموها الأولى ، ويعمل على زيادة الجذب السكانى إليها ، وتخفيف اعباء الكثافة السكانية عن المدن القائمة ، وتقع هذه التجمعات الجديدة فى النطاق الشمالى للدلتا ، ومرسى مطروح ، شرق قناة السويس ، حول القاهرة الكبرى ، شرق النيل بمحافظات بنى سويف وأسوان وكوم أمبو جنوب مصر ، وقد عنيت المراحل الخمسية ( الخطط الثلاث الماضية ) بذلك الامر .

وتعتمد التنمية فى هذه المناطق على المقومات الاقتصادية فى كل منطقة بين استصلاح أراضى والنشاط الصناعى والسياحى وما يترتب عليه من قيام أنشطة اخرى مساعدة . وتأخذ التنمية العمرانية فى هذه المناطق شكل مدن تابعة ومراكز حضرية خدمية .

#### ٤-٣ : مناطق ذات أهمية اقتصادية واجتماعية وتتميز بوضع سياسى واستراتيجى :

وتقع هذه المناطق عند حدود مصر الشرقية والجنوبية وأهم هذه المناطق :

- **شبة جزيرة سيناء** وبأى هدف تنمية هذه المنطقة على راس أولويات التنمية ، ليس فقط لما لها من مكانة خاصة لمصر باعتبارها خط دفاع الشرق الأول ، ولكن أيضاً لما يتوفر بسيناء من مقومات التنمية الاقتصادية خاصة فى مجال التعدين والسياحة والتجارة ولما لها من مقومات الربط بين القارات الثلاث .

وتستهدف التنمية العمرانية لسيناء تدعيم الهيكل العمرانى بها واعتبار المجتمعات العمرانية القائمة بمثابة أنويه للتنمية العمرانية المستقبلية ، وإيجاد نسق عمرانى متدرج فى احجابه السكانية وفقا لوظائفه ، والعمل على توفير فرص العمل فى مجالات الاستثمار فى أنشطة الزراعة ، الصناعة ، التعدين ، السياحة ، وما سوف يتوطن بالمنطقة من أنشطة أخرى مكملة ومساعدة لهذه الأنشطة الأساسية .

- **المثلث الحدودى** : وهو جزء من محافظة البحر الأحمر ويضم (شلاتين ، أبو رماد ، حلايب ) ويعتبر من أهم المراكز العمرانية الواقعة فى الجزء الجنوبى الشرقى لمصر ، وخط الدفاع الاول من الجهة الجنوبية الشرقية ، فضلا عن امكانياته السياحية الواعدة وتعتمد التنمية لهذه المنطقة على تطوير أنشطة الرى والتعدين والصناعات الحرفية واستغلال امكانيات المنطقة السياحية والبتروولية . وتقوم التنمية العمرانية فى هذا المثلث على اعتبار المدن الثلاث القائمة ( شلاتين ، أبو رماد ، حلايب ) أنويه للمراكز العمرانية خدمية جديدة للمنطقة ، مع تطوير النمط العمرانى والظروف البيئية بمراعاة العوامل الاجتماعية والتراثية لسكان المنطقة والعمل على استقرارهم بها .

• **منطقة بحيرة السد العالى** : تعتبر هذه المنطقة ذات اولوية سياسية واستراتيجية لمصر ، كما تعتبر تنميتها هدفا قوميا تسعى اليه الدولة لخلق كثافة سكانية فى هذه المنطقة الحيوية الهامة ، ولما لهذه المنطقة من أهمية اقتصادية يمكن أن تتيح العديد من فرص الاستثمار فى شتى المجالات وخلق فرص للعمل فى أنشطة اقتصادية حقيقية كالزراعة والصيد والسياحة تكون دافعا على جذب السكان إلى هذه المنطقة التى ما زالت جهود استغلالها محدودة حتى الآن برغم وجود امكانات زراعية كبيرة وصناعية قائمة عليها فى الأساس .

وفى مجال الثروة السمكية يمكن زيادة الانتاج السنوى ببحيرة ناصر من ٤٥ ألف طن إلى ٨٠ الف طن . أما فى نشاطى التعدين والصناعة فقد ثبت أن هذه المنطقة غنية بالعديد من الخامات كالذهب والتلك ، والكوارتز ، الرخام ، والجرانيت والطفلة .

وتستهدف التنمية العمرانية بالمنطقة تدعيم الهيكل العمرانى باعتبار مدينة اسوان مركز للتنمية الاقليمية ، واعتبار التجمعات القائمة حول البحيرة أنويه للتنمية العمرانية ومراكز تنمية فرعية ، وانشاء عدد من التجمعات الريفية الجديدة التى تعتمد على الزراعة والصيد .

مشروع الدلتا الجديدة بجنوب الوادى : يعتبر المشروع نواه اساسية للتنمية وتعمير الصحارى وربطها بوادى ودلتا النيل ، ويسهم فى زيادة المساحة المأهولة إلى ٢٥ % من مساحة مصر خلال الأعوام العشرين القادمة ، واقامة مجمعات زراعية سياحية شاملة لكل الخدمات ، ومن المستهدف انشاء ٧ مواقع لتنمية وتعمير المنطقة تكون بمثابة مجتمعات عمرانية متكاملة تقوم تنميتها على نشاط استصلاح واستزراع الاراضى وتشجيع الصناعات كثيفة العمالة .

#### ٤-٤ : مناطق ذات جوانب سكانية وظروف اقتصادية ملحة :

ويقصد بها المناطق التى تعاني من ارتفاع معدل نمو السكان والكثافة السكانية وارتفاع معدل الهجرة النازحة ، نقص الخدمات ، وتحتاج إلى مزيد من الاستثمارات لتطوير البيئة العمرانية وتدعيم وتحسين البنية الأساسية .

ويعتمد فى هذه المناطق على العمل على خلخلة الكثافة السكانية وتوجيه الفائض السكانى إلى المناطق الجديدة وانشاء مدن تابعة ومراكز عمرانية جديدة بهذه المناطق ، والارتقاء بمستويات الخدمات وزيادة كفاءتها وتحسين البيئة العمرانية بالمدن القائمة والارتقاء بالمناطق العشوائية ، كذلك تهدف سياسات التنمية بهذه المناطق إلى الحفاظ على الأراضى الزراعية القائمة والعمل على زيادة الانتاج الزراعى رأسيا والارتقاء بالتصنيع الزراعى وتشجيع قيام الصناعات المغذية والصغيرة وتوليد فرص عمل كافية فى شتى مجالات التنمية والحد من هجرة سكان الريف إلى المراكز الحضرية .

## ٥- المناطق التنموية على أطراف القطر المصري

طبقاً للنتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦ يبلغ عدد السكان في محافظة جنوب سيناء ٥٤,٥٠ ألف نسمة وتحتل المرتبة الأولى في أقل المحافظات في عدد السكان بينما بلغ عدد سكان محافظة الوادي الجديد ١٤١,٧٤ ألف نسمة واحتلت المرتبة الثانية في أقل المحافظات سكاناً . وقد كانت محافظة البحر الأحمر ثالث أقل المحافظات سكاناً إذ بلغ عدد سكانها ١٥٥,٦٩ الف نسمة ، ومحافظة مطروح المرتبة الرابعة وبلغ عدد سكانها ٢١,٧ الف نسمة ، ومحافظة شمال سيناء ٢٥٢,٧٥ ألف نسمة وفي المرتبة الخامسة من حيث المحافظات الأقل سكاناً .

وبذلك تكون محافظات الحدود أقل خمس محافظات في عدد السكان وقد بلغت المساحة المأهولة الكلية (طبقاً لبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ) ١٧٢٠٩ كم<sup>٢</sup> والكثافة السكانية في محافظات الحدود الخمس ٧٥٠,٤ فرد / كم<sup>٢</sup> وإجمالي ١٤,٥٤ ألف نسمة تعادل ١,٣ % من إجمالي السكان في الجمهورية ، وقد بلغ عدد سكان حضر هذه المحافظات الخمس ٣٩٤,٤٩ ألف نسمة تعادل ١,٩٧ % من إجمالي عدد سكان الحضر في الجمهورية ، بينما بلغ عدد سكان الريف في هذه المحافظات ٣٢٢,٠٥ ألف نسمة تعادل ٠,٩٤ % من إجمالي حضر محافظات الجمهورية . ومن هذا يتضح محدودية التواجد السكاني في أطراف مصر (الحدود) ونظراً لأن هذه المناطق استراتيجية وذات أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومي والبعد الإستراتيجي يتضح أهمية أعمار هذه المحافظات بالسكان بإقامة المشروعات التنموية المختلفة .

هذا وقد بلغ متوسط نسبة الإناث في حضر هذه المحافظات ٤٣,٤ % بينما بلغت نسبة الإناث في ريف هذه المحافظات ٤٩,٩٦ % وقد بلغ متوسط نسبة الإناث في هذه المحافظات ٤٥,٤ % بينما بلغ معدل الزيادة السنوية للسكان في حضر هذه المحافظات ٢,٧١ % ، وفي ريف هذه المحافظات ٢,٦٤ % بمتوسط زيادة سنوية على مستوى هذه المحافظات بلغ ٢,٧٧ % . وقد بلغ متوسط نسبة البطالة لقوة العمل في هذه المحافظات ٦,٦٩ % . وبلغت جملة الاستثمارات المخصصة لهذه المحافظات في الخطة الخمسية الثالثة ٧٤٢١,٦ مليون جنيه بمتوسط نصيب للفرد ١٣٤٧٥,٦ جنيه / فرد وتمثل جملة الاستثمارات ١٣,٥٩ % من إجمالي الإستثمارات المخصصة للجمهورية . (٦)

## ٥-١: المناطق التنموية البعيدة وإعادة توزيع الخريطة السكانية

أن المناطق المأهولة من الخريطة المصرية لم تتعدى ٥ % من إجمالي مساحة القطر هذا بالرغم من الجهود الكبيرة والمبدولة من أجل إعادة توزيع الخريطة السكانية باضافة مناطق جديدة إلى مناطق المعمور المصري حيث تعقد الآمال على مناطق التنمية الجديدة والتي من أهمها :-

- شمال وجنوب سيناء

- الساحل الشمالى الغربى ( الاسكندرية مطروح )

- ساحل البحر الاحمر

- الوادى الجديد وبحيرة ناصر

- منطقة الواحات

ولذلك فان حجم الاستثمارات الموجهة إلى هذه المناطق قد تعاضمت فى الآونة الأخيرة والتي شملت المشروعات التنموية مثل استصلاح الاراضى فى المناطق الملاصقة لأقليم الدلتا سواء من ناحية الشرق أو المنطقة الغربية . ومن خلال رصد معدلات النمو السكانى السنوى بين التعداديين الأخيرين اتضح أن ثمار هذه الجهود لم تتحقق بعد وفقاً للأهداف المرجوة أو المستهدفة ، حيث لا تزال أعداد السكان بهذه المناطق محدودة للغاية بالمقارنة بالإمكانات التنموية بها ، هى المصادر الطبيعية من الاراضى الزراعية المستصلحة أو الإمكانيات الشاطئية المتميزة أو الثروات التعدينية ، حيث يتطلب الأمر مزيد من الجهد والمال والوقت لدعم استقطاب هذه المناطق للهجرات السكانية الداخلية بين الريف والمدن بالمنطقة المأهولة سواء بمنطقة الدلتا أو بصعيد مصر . (٣)

وتمثل هذه المناطق التنموية المشار إليها اطراف القطر المصرى جغرافياً ، وبعيدة عن المنطقة الأهلة بالسكان ، أى أن تشجيع هذه الحركة السكانية الداخلية بالمناطق المكدسة بها تحتاج إلى محفزات أكثر تأثيراً لنوعية السكان التى من الممكن أن تنتقل إلى هذه المناطق ، وايضاً تلبية الاحتياجات السكانية الضرورية من مساكن وفرص عمل ومستوى ملائم من الخدمات ، وهو الأمر الذى يحتاج إلى رؤوس اموال ضخمة جنباً إلى جنب مع دراسة الاحتياجات الحقيقية لهؤلاء السكان وفقاً لخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن تحفزهم على الهجرة إلى هذه المناطق وتصبح مناطق جذب منافسة لمناطق الجذب بالعمران القائم

وتشير أحجام السكان ومعدلات نموها فى هذه المناطق التنموية إلى أن المناطق الخمسة السابق ذكرها هى أقل المناطق تركيزاً للسكان ، ليس فقط من حيث محدودية المناطق المأهولة بها ولكن أيضاً انخفاض ملحوظ بالكثافات السكانية بالمناطق العمرانية . وقد يفسر هذا دراسة البعد التاريخى وما تعرضت له هذه المناطق فى الماضى القريب مثل شمال وجنوب سيناء والحروب التى شهدتها ، وهو الامر الذى تأثرت به حجم الاستثمارات الموجهة إلى هذه المنطقة ، كما أثر هذا العامل ايضا على توجيه الاستثمارات إلى المناطق المتاخمة لها مثل مدن القناة والتي بدأت تشهد اهتمام ملحوظاً فى الآونة الأخيرة ، سواء من الحكومة أو القطاع الخاص نظراً لوجود أنوية عمرانية قائمة ونسق عمرانى يضم العديد من التجمعات القائمة وذات إمكانيات تنموية عمرانية كانت لها دور هام فى سرعة التعمير وجذب جزء كبير من السكان الذين قد هاجروا منها بعد عام ١٩٦٧ .

وهذا الامر الذى قد يفسر تأخر التنمية بشمال وجنوب سيناء حيث محدودية الأنوية القائمة المزودة بالخدمات والبنية الأساسية اللازمة لإقامة تجمعات عمرانية تتناسب مع حجم المصادر الطبيعية ، والتي تحتاج إلى دعم اقتصادى كبير وبخاصة فى مجال البنية الاساسية ، حتى يمكن جذب الاستثمارات الخاصة وبالتالي تنمية تجمعات عمرانية جديدة . وتأتى كل هذه العوامل السابقة مع العامل الرئيسى والهام وهو تخوف الاستثمارات الخاصة من المخاطرة فى الاستثمار بالمنطقة ، والتي ظلت مهددة لفترة ليست وجيزة تزامنت مع توجيه جزء كبير من الاستثمارات المحلية إلى المجهود العسكرى ، الا أن هذه المنطقة وبخاصة مدن القناة الثلاثة قد شهدت أكبر حركة عكسية لهجرة السكان ابتداء من جهود التنمية التى نشطت واطلق عليها اعادة التعمير ، من المتوقع أن تكون للثلاثة دور بارز كأقطاب نمو فى اشعاع حرك التنمية والتعمير فى شبه جزيرة سيناء سواء فى مجال تلبية الاحتياجات الاقليمية الاساسية من الخدمات المتميزة أو القطاعات الاقتصادية المكملة لنوعية الانشطة المقترح تنميتها فى سيناء .

اما عن مناطق التنمية الاخرى والتي تتميز بالامكانيات التنموية الكبيرة فقد تأثرت إلى حد كبير بهامشيتها للمناطق المعمورة ، ولذلك فان فرص الاستثمار الخاص بها كانت محدودة للغاية ولم تتال هذا الاهتمام الاعلامى الكبير والتعريف بها لمن عندهم الرغبة فى الهجرة الا بعد العناية بتنميتها من قبل خطط التنمية الاقتصادية على مستوى الدولة . ونظرا للمقومات التنموية بها فقد جذبت نوعية من الاستثمارات تبغى سرعة تحقيق العائد الاقتصادى السريع من مشاريع الاستصلاح الزراعى إلا أن عملية التنمية العمرانية بها تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات العامة فى انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ، والتي تلبى احتياجات الشريحة السكانية التى يمكن أن تنتقل إليها وتساهم فى تعميرها وبالتالي جذب جزء من الزيادات السكانية من المناطق العمرانية القائمة .

ومما يزيد تكلفة التنمية بهذه المناطق محدودية الأنوية العمرانية القائمة ومشاريع البنية الاساسية اللازمة لأقامة هذه المجتمعات الجديدة وهى قطاعات استثمارية لا تجذب القطاع الخاص مثل مشاريع العائد السريع كاستصلاح الاراضى ، وهو ما يدعو إلى تبنى سياسة عمرانية تكون ملائمة ومتزامنة مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق ، أى الاهتمام بالبعد المكانى وتحديد الأولويات ومن ثم توجيه الاستثمارات حين وضع المخططات التنموية الاقتصادية لأنه السبيل الوحيد لإعادة توزيع السكان من خلال توفير الإحتياجات الأساسية الملائمة لخصائصهم وبخاصة للذين لديهم الرغبة فى الهجرة إلى هذه المناطق والاستقرار بها .

#### ٥-٢ : . السياسات التنموية المتبعة وانعكاسها على المناطق التنموية

تعتمد السياسات التنموية الحالية وبخاصة الاقتصادية بها على الشمول حيث يتم الاهتمام بعدد من المحاور فى أن واحد ومنها :

. الاهتمام بالمدن الجديدة فى النطاق الجغرافى لاقليمى القاهرة الكبرى والاسكندريه وفى منطقتى الحوف الشرقى و الغربى للدلتا لجذب الهجرات المتجهة إليها من المناطق الطاردة للسكان بالوادي والدلتا ، وهو ما يتطلب حجم استثمارات كبير فى البنية الاساسيه للمجتمعات الجديده وبخاصة لاحتياجات الصناعة بالإضافة للاحتياجات العمرانية.

. مناطق الاستصلاح وتنمية المجتمعات الجديدة فى الوادى ( توشكى . غرب النوباريه ) وشمال وجنوب سيناء وشرق العوينات.

- الاهتمام بالمشروعات السياحية واحتياجاتها من البنية الاساسيه سواء فى البحر الاحمر او بمنطقة الساحل الشمالى الغربى .

. اقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وبخاصة التواميه منها مع المدن الكبرى بصعيد مصر .

- مشروع شروق للتنمية الريفيه والمعنى بالارتقاء بمستوى خدمات البنية الاساسيه فى الريف حاليا تمهيدا للمرحلة الثانية وهى مرحلة الاهتمام بالاوضاع الاقتصادية .

وبالنظره المنفصه للنتائج المتوقعة من هذه المشروعات فانه يمكن تصنيفها إلى نوعيتين وفقا لعلاقتها بمناطق العمران القائم ومكمن المشكلات الحالية فى التركيز السكانى سواء بالريف أو الحضر وهما:

### النوعية الاولى: .

مشروعات مرتبطة جغرافيا وذات صلات مباشرة ووثيقة بالتغيرات السريعة فى الخريطة السكانية سواء داخليا مثل مشروع التنمية الريفيه أو المجتمعات العمرانية الجديدة المتاخمة للعمران القائم والمدن الكبرى مصدر الجذب .

وهذه النوعية الاولى بالرغم من انها قريبة من مجال الحركة السكانية الداخلية الحالية (جغرافياً) ، الا انها وبالرغم من نجاحها اقتصاديا وتحقيقها لمعدلات انجاز مرتفعه من المنشآت الصناعية الإنتاجية ، الا انها لا تزال تواجه مشكلات جمه فى استيعاب السكان ، وبخاصة أن معدلات الهجرة إليها لا تتناسب مع حجم الاستثمارات التى وجهت بالفعل إلى البنية الاساسية والمساكن بها ، وهو ما قد يعود إلى التبادل بين المستويات التى تحققت من المساكن والخدمات والتى لا تتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشريحة السكانية التى من الممكن أن تستقر بها ولا زالت تتردد عليها من أجل فرصه العمل الملائمة ، وبخاصة من مناطق القاهرة الكبرى ومنطقة الدلتا ( على مدينة العاشر من رمضان والسادات والسادس من أكتوبر ) .

والنوعية الثانية والتى تمثل الأطراف أو المناطق الحدودية أو المناطق البعيدة عن العمران القائم ، وبالرغم من الاهتمام الكبير بها وبحجم الاستثمارات العامة والخاصة التى وجهت إليها فلا زالت فرص الجذب السكانى بها محدودة ، ويمكن تفسير ذلك بأنها محل اهتمام لفئات محدودة من الحركة

السكانية الداخلية بين الريف والحضر ، فان تم تحقيق فرصة العمل سواء فى مجال الأنشطة السياحية أو الزراعية (بشمال وجنوب سيناء والساحل الشمالى وتوشكى ) فان مستوى الخدمات المتاح والمسكن الملائم لا يتناسب مع خصائص عائلى الاسر الراغبة فى الاستقرار ، حيث قد تم مناقشة الخصائص الاجتماعية لهؤلاء الراغبين فى الهجرة ، والذين فى حاجه ملحه لهذه النوعية من الخدمات والتي من الصعب تحقيقها فى مشروعات التنمية المفاجئة بل تحتاج إلى أنويه قائمة بها مستوى ملائم من الخدمات الاساسية .

ولذلك فان تنمية مناطق الحدود عمرانيا وجذب الهجرات اليها بغض النظر عن المقومات الاقتصادية بها يستوجب الاهتمام بالتجمعات العمرانية القائمة والقريبة منها ، لتمثل مرحله وسيطه باقامة مراكز خدمات تلبى الاحتياجات الاساسية لسكان هذه التجمعات ، بالاضافة إلى دور اقليمى اشمل يغطى بمظلتها الاحتياجات الاساسية من الخدمات الحضرية والتميزه للسكان الذين يمكن جذبهم إلى هذه المناطق مثل الانوية العمرانية الحضرية القائمة فى الساحل الشمالى أو المدن القريبة من مناطق التنمية الهامشية الاخرى بجنوب الوادى .

### النتائج والتوصيات

يتناول الجزء الأول من البحث قضية البعد الإقليمى كمدخل من المداخل الرئيسية للتنمية حيث الهدف هنا هو توجيه سياسات التنمية على المستوى القومى وفقا لإمكانيات وموارد الأقاليم الطبيعية والبشرية وتحديد وسائل تطويرها واستخدامتها المثلى واقتراح اتجاهات التنمية وخطوط التطور الاجتماعى الاقتصادى والعمرانى فى الاقاليم المختلفة وعلى ضوء عوامل النمو المختلفة من موقع وموارد طبيعية ومادية وبشرية قامت وزارة التخطيط فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ بتقسيم الجيز القومى إلى المناطق التالية :

١- اقليم القاهرة الكبرى الذى يشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية

٢- اقليم غرب الدلتا الذى يضم محافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح

٣- اقليم وسط وشرق الدلتا ويشمل محافظات المنوفية ، الغربية ، كفر الشيخ ، دمياط ، الدقهلية ، الشرقية

٤- اقليم سيناء والقناة ويشمل محافظات شمال سيناء ، وجنوب سيناء ، بورسعيد ، الإسماعيلية ، والسويس

٥- اقليم شمال الصعيد ويضم محافظات بنى سويف ، والفيوم ، والمنيا

٦- إقليم جنوب مصر الذى يشمل محافظات اسبوط ، والوادي الجديد ، وسوهاج ، وقنا ،  
واسوان ، والبحر الأحمر

وإذا حاولنا مناقشة هذا التقسيم فنلاحظ أنه يراعى حالة كل إقليم من حيث ظروفه  
الاقتصادية والاجتماعية ويراعى البعد الإقليمي كمدخل من المداخل الرئيسية للتنمية بل أنها  
تأتى هنا قبل البعد القطاعى . سنلاحظ كذلك وجود بعض الاختلافات بينه وبين قرار رئيس  
الجمهورية رقم ( ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ ) بتقسيم الجمهورية إلى ٨ أقاليم (الذي عدل إلى ٧ إقاليم  
بضم إقليم مطروح إلى إقليم الأسكندرية وذلك طبقاً للقرار الجمهوري لسنة ١٩٨٣)، فإقليم  
مطروح فى هذا القرار اقليم مستقل الا انه فى دراسة وزارة التخطيط جزء تابع لإقليم غرب الدلتا  
كذلك تم تخفيف الضغط بعض الشئ على إقليم الدلتا حيث ضم الجزء الغربى من اقليم غرب  
الدلتا - بينما اصبح شرق ووسط الدلتا اقليم مستقل .

أن منطقة غرب الدلتا تنتمى فى خصائصها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية إلى خصائص  
شمال غرب مصر ، كما تنتمى محافظة الشرقية فى خصائصها الطبيعية والاقتصادية  
والاجتماعية إلى إقليم شرق الدلتا أما منطقة مدن القناة فإنه ليس هناك مجالاً للشك فى انها  
وحده واحدة فى الخصائص تسيطر اجتماعياً واقتصادياً وتتوائم فى الخصائص الطبيعية مع  
محافظة شمال وجنوب سيناء ومن ثم فمن الطبيعى أن يتواجد إقليم سيناء والقناة فى إقليم  
واحد . وإذا نظرنا إلى إقليم شمال الصعيد فنلاحظ أنه إقليم زراعى ريفى متكامل ومتنوع فى  
مصادر الثروة الطبيعية المادية والبشرية به . أما إقليم جنوب مصر فان معظم مساحته  
صحراوية فيما عدا الشريط الضيق حول النيل إلا أنه تتوافر بالإقليم عوامل التنمية الكامنه  
والمتنوعة من مناطق قابلة للإستصلاح ، أماكن سياحية ضخمة ، أماكن تعدينية  
وصناعية .

### **ينتقل الجزء التالى من البحث إلى العلاقة بين التوزيع المكانى للسكان ومواقع**

**الموارد ومواطن الموارد ومواطن الانتاج ، ويبدأ هذا فى هذا الجزء بتوضيح الخلل - بين**  
مساحة مصر الكلية وتكديس السكان فى الشريط الضيق حول نهر النيل ثم يلى ذلك توضيح  
العلاقة بين التوزيع المكانى للسكان وبين مواقع الموارد ومواطن الانتاج فى كل إقليم من الاقاليم  
المصرية فنلاحظ أنه فى **الجزء الجنوبى من الصحراء الغربية** حيث الكثافة السكانية منخفضة  
جداً أن نمو الكثافة السكانية يرتبط بالكشف عن مصادر المياه الجوفية ، هذا حيث توصلت  
الدراسات التى أجرتها الدولة فيما بين اعوام ٨١-١٩٨٧ إلى أن المساحة الصالحة للزراعة لا  
تتعدى ١٨٩ الف فدان غرب اسوان بمسافة ١٥٠ كيلو متر . كما انه يجرى البحث عن  
مناطق الثروة المعدنية مثل خام الفوسفات والحديد .

أما فى شمال الصحراء الغربية حيث يتواجد السكان أيضا بكثافة منخفضة جداً فقد ظهرت القرى السياحية على طول الساحل الشمالى كنتيجة لطبيعة الساحل الجغرافية التى تصلح لقيام المصايف أما باقى أجزاء شمال الصحراء الغربية فلا يزرع بها إلا أنواع المزروعات التى تتطلب كمية مياه ضئيلة كما تنتشر المراعى الفقيرة كلما اتجهنا جنوباً .

وفى الصحراء الشرقية يتبعثر البدو فى وديانها لفقير هذه الصحراء بموارد المياه إلا أننا نتوقع أن تجعل الإمكانيات السياحية والبتروولية من سواحل البحر الأحمر أحد المحاور السكانية فى المستقبل . أما فى سيناء فينتشر النهوض بالزراعة بين سهل الطينة فى الغرب ومنطقة رفح فى الشرق بالتالى فقد يكون الساحل الشمالى لسيناء منطقة جذب سكانى من الوادى والدلتا .

أما بالنسبة للوادى والدلتا فان الكثافة السكانية ترتفع فى جنوب ووسط الدلتا إلى اعلى معدلاتها فنقترب من ٣,٥ الف نسمة / كم<sup>٢</sup> إلا انها تنخفض بعض الشئ فى الأطراف نتيجة الاقتراب من الصحراء وفى الوادى تنخفض الكثافة كذلك على أطراف الوادى كلما اقتربنا للصحراء ، إلا أنها فى شمال الوادى وفى محافظة الجيزة بالتحديد تزيد عن ٤ آلاف نسمة / كم<sup>٢</sup> . فى داخل الوادى والدلتا تنتشر المدن الحضرية ذات الكثافات السكانية المرتفعة ناهيك عن مدينة القاهرة ، وتمثل المدن المصرية مناطق جذب شديدة لسكان الريف المصرى حيث الخدمات وفرص العمل... الخ . ولما كان التوزيع الجغرافى هو من أهم أبعاد المشكلة السكانية فقد أتجهت الدولة نحو سياسة انشاء المدن الجديدة إلا اننا لا زلنا فى حاجة إلى ٥٠ مدينة جديدة يبلغ سكانها ٢,٥ مليون نسمة . أن نظام الرى فى الوادى والدلتا يتيح المزيد من التوسع الأفقى فى الزراعة ومن ثم فإن هناك امكانية لخلخلة سكون الوادى والدلتا على أطرافها مما يمثل امكانية أولى معقولة التكاليف ومضمونة النتائج وتمثل مرحلة أولى فى عملية الخلخلة السكانية

الجزء الثالث من البحث يتناول مواطن التنمية على الخريطة المصرية والسياسات الملائمة لها فنقوم بتقسيم الحيز القومى على ضوء عوامل النمو والمواقع والموارد الطبيعية والمادية والبشرية إلى اربعة مناطق :

- مناطق ذات جوانب سكانية وظروف اقتصادية ملحه
- مناطق ذات إمكانات اقتصادية مؤكده ويعيده عن التجمعات العمرانية القائمة
- مناطق ذات إمكانات اقتصادية مؤكده وقريبة من التجمعات العمرانية وتدعمها بنية اساسية

- مناطق ذات اهمية اقتصادية واجتماعية وتتميز بوضع سياسى واستراتيجى

أما مناطق المجموعة الأولى فانها تعاني من ارتفاع معدل النمو السكاني والكثافة ومعدل الهجرة النازحة وهي تحتاج لمزيد من الاستثمارات لتطوير الخدمات بها ، البنية الاساسية والبيئة العمرانية وهي تشمل الحضر والريف المتمركز فى الشريط الضيق حول الوادى والدلتا .

مناطق المجموعة الثانية تشمل الصحراء الغربية والشرقية والبحر الأحمر ، ولا بد من كسر عزلت هذه المناطق من خلال مشاريع استصلاح الأراضى والسياحة والتعدين

مناطق المجموعة الثالثة هي مناطق تنموية قريبة من منطقة التكدس السكاني الأساسية حول الوادى والدلتا وقربها من مواقع العمران القائمة يعطيها ميزة أساسية فى مراحل نموها الأولى ، ويعمل على زيادة الجذب السكاني اليها .

أما المجموعة الرابعة فتشمل ثلاث مناطق هي شبة جزيرة سيناء ، المثلث الحدودى ومنطقة بحيرة السد العالى . ويأتى هدف تنمية هذه المناطق فى اولويات التنمية أولاً باعتبارها خطوط دفاع للدولة وكذلك لما يتوفر بها من مقومات التنمية خاصة فى مجال التعدين والسياحة والتجارة وايضاً وجود أنويه لمراكز عمرانية عديدة

نقوم فى الجزء الأخير من البحث بتسليط الضوء على المناطق التنموية الموجودة على أطراف القطر المصرى باعتبارها الامل المنشود فى امكانية خلخلة السكان من الشريط الضيق للوادى والدلتا إلى الرحاب الواسعة - يتم تناول الموضوع من خلال تقسيمة إلى نقطتين اساسيتين

أولاً : المناطق التنموية واعاده توزيع الخريطة السكانية

ثانياً : السياسات التنموية المتبعة وانعكاسها على المناطق التنموية

من المعروف لدينا جميعا محدودية التواجد السكاني فى اطراف مصر حيث أن مجمل سكان محافظات الحدود الخمس يعادل ١,٣ % من اجمالى سكان الجمهورية وتمثل جملة الاستثمارات ١٣,٥٩ % من اجمالى الاستثمارات المخصصة للجمهورية ، ومن خلال رصد معدلات النمو السكاني السنوى بين التعدادين الاخيرين اتضح أن ثمار الجهود التنموية فى هذه المناطق لم يتحقق بعد وفقاً للأهداف المرجوه أو المستهدفه ، وتمثل هذه المناطق التنموية جغرافيا اطراف القطر المصرى وبعيدة عن المناطق الأهله بالسكان اى أن تشجيع الحركة السكانية الداخلية يحتاج إلى محفزات اكثر تأثيرا مما هي عليه الان كما نلاحظ عامل مؤثر بشده فى عمليات تحفيز التنمية وهو وجود انوية عمرانية ، حيث نلاحظ أن منطقة مدن القناة اسرع بكثير فى عمليات التنمية بها من مناطق شمال وجنوب سيناء . اما عن مناطق التنمية الأخرى والتي تتميز بالإمكانيات التنموية الكبيرة فقد تأثرت إلى حد كبير بهامشيتها للمناطق المعمورة ،

كما كانت فرص الاستثمار الخاص بها محدودة للغاية . ومما يزيد تكلفة التنمية بهذه المناطق محدودية الانوية العمرانية القائمة ومشاريع البنية الأساسية اللازمة لإقامة مجمعات عمرانية جديدة وهى قطاعات استثمارية لا تجذب القطاع الخاص .

اما عن السياسات التنموية المتبعة حاليا فانها تعتمد على الشمول خاصة فى المجال الاقتصادى حيث يتم الاعتماد على العديد من المحاور فى أن واحد ، فمنها الاهتمام بالمدن الجديدة فى النطاق الجغرافى للمناطق المأهولة ، كذلك مناطق الاستصلاح فى مناطق عديدة والاهتمام بالمشروعات السياحية بالاضافة إلى مشروع شروق للتنمية الريفية . ويمكن تصنيف المشاريع التنموية تلك إلى نوعيتين : النوعية الاولى هى المرتبطة بالعمران القائم مثل مشاريع التنمية الريفية أو المدن الجديدة المتاخمة للعمران القائم وللأسف فان معدلات الهجرة إلى هذه التجمعات لا تتناسب مع حجم الاستثمارات التى وجهت بالفعل إلى البنية الأساسية والمساكن بها . اما النوعية الثانية فهى تمثل المناطق البعيدة عن العمران القائم التى لا زالت ايضا فرص الجذب السكانى بها محدودة . هذا حيث أن مستوى الخدمات المتاح والمسكن الملائم لا يتناسب مع خصائص عائلى الاسر الراغبة فى الاستقرار

**بناء على ما سبق فان تنمية مناطق الحدود عمرانيا يستوجب الاهتمام بالتجمعات العمرانية القائمة والقريبة فيها لتمثل مرحلة وسيطة باقامة مراكز خدمات تلبى الاحتياجات الأساسية لسكان هذه التجمعات ، بالاضافة إلى دور اقليمى اشمل يغطى بمظلتها الاحتياجات الأساسية من الخدمات الحضرية والتميزه للسكان الذين يمكن جذبهم إلى هذه المناطق مثل الانوية العمرانية الحضرية القائمة فى الساحل الشمالى أو المدن القريبة من مناطق التنمية الهامشية الاخرى بجنوب الوادى**

## المراجع :

- ١- المجلس القومى للسكان والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (الكتاب السنوى للإحصاء ١٩٩٦) .
- ٢- تعداد السكان والإسكان لعامى ٨٦ ، ١٩٩٦ .
- ٣- رئاسة مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف مصر بالمعلومات ، ١٩٩٧ .
- ٤- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ .
- ٥- مجلس الوزراء المصرى - وثيقة مصر فى قلب القرن ٢١ - القاهرة ١٥ مارس ١٩٩٧ .
- ٦- نجيب غيته - ندوة حول النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ فى ضوء الاستراتيجية القومية للسكان - المجلس القومى للسكان . مجلة دراسات سكانية . المجلد ١٦ العدد ٨١ يناير / مارس ١٩٩٨ .
- ٧- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام ٩٨ / ١٩٩٩ العام الثانى من الخطة الخمسية لعام ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ ، المجلد الأول ، المكونات الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية ، مايو ١٩٩٨ .